



السلطات الإدارية المستقلة واختصاصها في حل النزاعات دراسة مقارنة

الدكتور
سامية قلوشة
دكتوراه في القانون العام


المركز الأكاديمي للنشر


المركز الأكاديمي للنشر

الفهرس

9.....	مقدمة.....
19.....	الباب الأول: إنعكاس إستقلالية السُلطات الإدارية المستقلة والإطار القانوني والتنظيم الهيكلي على فعالية التحكيم.....
23.....	الفصل الأول: تأثير إستقلالية السُلطات الإدارية المستقلة على التحكيم.....
25.....	المبحث الأول: الأسس التشريعية والقضائية لإستقلالية السُلطات الإدارية المستقلة لممارسة التحكيم.....
25.....	المطلب الأول: مؤشرات إستقلالية السُلطات الإدارية المستقلة.....
26.....	الفرع الأول: تكييف الدستور والقانون للسُلطات الإدارية المستقلة.....
27.....	أولاً: موقف الدستور من وجود السُلطات الإدارية المستقلة.....
31.....	ثانياً: موقف المشرع من وجود السُلطات الإدارية المستقلة.....
33.....	الفرع الثاني: موقف القضاء من وجود السُلطات الإدارية المستقلة.....
34.....	أولاً: موقف القضاء الفرنسي من وجود السُلطات الإدارية المستقلة.....
35.....	ثانياً: موقف القضاء الجزائري من وجود السُلطات الإدارية المستقلة.....
37.....	المطلب الثاني: إستقلالية السُلطات الإدارية المستقلة وإنعكاسها على ممارسة التحكيم.....
40.....	الفرع الأول: نشأة السُلطات الإدارية المستقلة الممارسة للتحكيم.....
40.....	أولاً: نشأة السُلطات الإدارية المستقلة في فرنسا.....
44.....	ثانياً: نشأة السُلطات الإدارية المستقلة في الجزائر.....
44.....	الفرع الثاني: تعداد السُلطات الإدارية المستقلة الممارسة للتحكيم.....
45.....	أولاً: تعداد السُلطات الادارية المستقلة في فرنسا.....

- ثانياً: تعداد السُّلطات الإدارية المستقلة في الجزائر.....53
- المبحث الثاني: دوافع وشروط ممارسة التَّحكيم وموقف المجلس الدستوري والمشرع والقضاء منه.....57
- المطلب الأول: دوافع ممارسة التَّحكيم في السُّلطات الإدارية المستقلة.....58
- الفرع الأول: دوافع ممارسة السُّلطات الإدارية المستقلة للتَّحكيم في النظام الأنجلوساكسوني.....66
- أولاً: دوافع ممارسة السُّلطات الإدارية المستقلة للتَّحكيم في الولايات المتحدة الأمريكية.....66
- ثانياً: دوافع ممارسة السُّلطات الإدارية المستقلة للتَّحكيم في المملكة البريطانية.....67
- الفرع الثاني: دوافع ممارسة السُّلطات الإدارية المستقلة للتَّحكيم في فرنسا والجزائر.....70
- أولاً: دوافع ممارسة التَّحكيم للسُّلطات الإدارية المستقلة في فرنسا.....70
- ثانياً: دوافع ممارسة السُّلطات الإدارية المستقلة للتَّحكيم في الجزائر.....73
- المطلب الثاني: شروط ممارسة التَّحكيم في السُّلطات الإدارية المستقلة.....77
- الفرع الأول: ضرورة وجود عقد أحدث الضَّرر.....77
- أولاً: ضرورة وجود عقد.....77
- ثانياً: وجود الضَّرر.....84
- الفرع الثاني: نشوب التَّزاع وأطرافه.....88
- أولاً: نشوب التَّزاع.....88
- ثانياً: أطراف التَّزاع.....90
- الفصل الثاني: تأثير الإطار القانوني والتنظيم الهيكلي في السُّلطات الإدارية المستقلة على التَّحكيم.....97

- 97.....المبحث الأول: الإطار القانوني للتحكيم في السلطات الإدارية المستقلة.
- 98.....المطلب الأول: قواعد التحكيم في السلطات الإدارية المستقلة.
- الفرع الأول: مقارنة إجراءات التحكيم في السلطات الإدارية المستقلة بالتحكيم الكلاسيكي.....99
- 101.....أولاً: إنعقاد الاختصاص التحكيمي.
- 103.....ثانياً: إلزامية اللجوء إلى التحكيم.
- 105.....ثالثاً: تنفيذ الحكم التحكيمي.
- 105.....رابعاً: طرق الطعن ضد قرارات التحكيم.
- الفرع الثاني: مقارنة فعالية التحكيم في السلطات الإدارية المستقلة بالتحكيم الكلاسيكي من الناحية الموضوعية.....108
- 109.....أولاً: فعالية التحكيم إثر تدخل السلطات الإدارية المستقلة في العقد.
- ثانياً: فعالية التحكيم إثر إصدار السلطات الإدارية المستقلة للأحكام التحفظية والأوامر.....111
- 113.....المطلب الثاني: تقييم شروط ممارسة التحكيم في السلطات الإدارية المستقلة.
- 114.....الفرع الأول: تقييم الشروط المتعلقة بموضوع النزاع.
- 114.....أولاً: الشروط المتعلقة بموضوع النزاع في مجال بورصة القيم المنقولة.
- 114.....ثانياً: الشروط المتعلقة بموضوع النزاع في مجال الإتصالات الإلكترونية.
- 116.....ثالثاً: الشروط المتعلقة بموضوع النزاع في مجال الكهرباء والغاز.
- 117.....الفرع الثاني: الشروط المتعلقة بأطراف النزاع.
- 117.....أولاً: في الغرفة التأديبية والتحكيمية للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.

- 118.....ثانياً: في مجلس سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية.
- 118.....ثالثاً: في غرفة التحكيم للجنة الكهرباء والغاز.
- 119.....المبحث الثاني: مدى تأثير الإطار الهيكلي للتحكيم على فعاليته وكيفية إنعقاده.
- 120.....المطلب الأول: مدى حصر هياكل واختصاصات التحكيم.
- 120.....الفرع الأول: مدى حصر هياكل التحكيم.
- 121.....أولاً: مدى حصر هياكل التحكيم بفرنسا.
- 121.....أ: السلطة التنظيمية لتوزيع الصحافة وسلطة تنظيم الألعاب عبر الأنترنت.
- 122.....ب: سلطة الأمن النووية ولجنة تعويض ضحايا التجارب النووية.
- ج: المجلس الأعلى لتقييم البحث والتعليم العالي والسلطة العليا لشفافية الحياة العامة.
- 123.....ثانياً: هياكل التحكيم في السلطات الإدارية المستقلة في الجزائر.
- 126.....أ: غرفة تحكيم لجنة التنظيم ومراقبة عمليات البورصة.
- 127.....ب: غرفة التحكيم لسلطة تنظيم الكهرباء والغاز.
- 128.....ج: مجلس التحكيم في البريد والاتصالات الإلكترونية.
- 130.....الفرع الثاني: اختصاصات هياكل التحكيم.
- 130.....أولاً: اختصاصات الغرفة التأديبية والتحكيمية للجنة تنظيم عمليات البورصة.
- 132.....ثانياً: اختصاصات غرفة التحكيم المكلفة بضبط لجنة الكهرباء والغاز.
- 135.....ثالثاً: اختصاصات مجلس سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية.
- 144.....المطلب الثاني: مدى تأثير خصوصية هياكل التحكيم على فعاليته وكيفية إنعقاده.
- 144.....الفرع الأول: خصوصية هياكل التحكيم.

- أولاً: هياكل التّحكيم في مجال بورصة القيم المنقولة. 145.....
- أ: الطّبيعة القانونية والإختصاص التّحكيكي للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها: 145.....
- 1- الطّبيعة القانونية للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها: 145.....
- 2- الإختصاص التّحكيكي للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها: 146.....
- ب: مدى حياد أعضاء الغرفة للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها: 147.....
- 1: مدى تكريس نظام التّنافي (régime d'incompatibilité): 147.....
- 2: مدى تكريس نظام الإمتناع: 148.....
- ثانياً: هياكل التّحكيم في مجال في مجال البريد والإتصالات الإلكترونية. 148.....
- أ: الطّبيعة القانونية والإختصاص التّحكيكي في مجال البريد والإتصالات الإلكترونية: 148.....
- 1: الطّبيعة القانونية لسلطة البريد والإتصالات الإلكترونية: 149.....
- 2: الإختصاص التّحكيكي لسلطة البريد الإتصالات الإلكترونية: 150.....
- ب: مدى حياد أعضاء مجلس سلطة البريد والإتصالات الإلكترونية: 151.....
- 1: مدى تكريس نظام التّنافي: 151.....
- 2: مدى تكريس نظام الإمتناع: 151.....
- ثالثاً: هياكل التّحكيم في مجال الكهرباء والغاز. 152.....
- أ: الطّبيعة القانونية والإختصاص التّحكيكي لسلطة الكهرباء والغاز: 152.....
- 1: الطّبيعة القانونية لسلطة الكهرباء والغاز: 152.....
- 2: الإختصاص التّحكيكي لسلطة الكهرباء والغاز: 153.....

- ب: مدى حياد أعضاء الغرفة: 154.....
- 1: مدى تكريس نظام التنافس: 154.....
- 2: مدى تكريس نظام الإمتناع: 154.....
- الفرع الثاني: كيفية إنعقاد إختصاص التحكيم. 155.....
- أولاً: وصف إختصاص التحكيم. 155.....
- أ: وصف إختصاص التحكيم في فرنسا: 155.....
- ب: وصف إختصاص التحكيم في الجزائر: 156.....
- ثانياً: الأشخاص المعنيون بالتحكيم. 158.....
- أ: الغرفة التأديبية والتحكيمية للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها: 159.....
- ب: مجلس سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية: 160.....
- ج: غرفة التحكيم للجنة الكهرباء والغاز: 161.....
- الباب الثاني: انعكاسات إجراءات التحكيم والرقابة القضائية على فعالية التحكيم
- 163 -.....
- الفصل الأول: مميزات إجراءات التحكيم في السلطات الإدارية المستقلة 166.....
- المبحث الأول: موقف النصوص القانونية من ممارسة التحكيم وإختلاف إجراءاته من سلطة إلى أخرى 167.....
- المطلب الأول: إطار التحكيم وإجراءات الإخطار. 167.....
- الفرع الأول: موقف المجلس الدستوري والمشرع والقضاء من ممارسة التحكيم. 167.....
- أولاً: موقف المجلس الدستوري من ممارسة التحكيم. 168.....
- ثانياً: موقف المشرع من ممارسة التحكيم. 172.....
- ثالثاً: موقف القضاء من ممارسة التحكيم. 173.....

- 177.....الفرع الثاني: إجراءات الإخطار.
- 177.....أولاً: الأشخاص المكلفين بالإخطار.
- أ-الأشخاص المكلفين بإخطار الغرفة التأديبية والتحكيمية للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها:.....177
- ب: الأشخاص المكلفين بإخطار مجلس سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية:.....179
- ج- الأشخاص المكلفين بإخطار غرفة التحكيم للجنة ضبط الكهرباء والغاز:.....180
- ثانياً: كيفية إجراء الإخطار وشكلياته.181
- أ-كيفية إجراء الإخطار:.....181
- ب: شكليات الإخطار:182
- المطلب الثاني: التّحقيق والبت في النزاع.184
- الفرع الأول: سير التّحقيق.184
- أولاً: البدء في التّحقيق.....185
- أ: البدء في التّحقيق في سلطة البريد والاتصالات الإلكترونية في الجزائر.....185
- ب: البدء في التّحقيق في لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها:.....186
- ج: التّحقيق في لجنة ضبط الكهرباء والغاز:.....186
- ثانياً: وسائل التّحقيق.....187
- أ: وسائل التّحقيق في لجنة تنظيم عمليات البورصة:.....187
- ب: وسائل التّحقيق في سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية:.....188
- ج: وسائل التّحقيق في سلطة ضبط الكهرباء وتوزيع الغاز:.....188

189	الفرع الثاني: البت في النزاع.
190	أولاً: عقد الجلسات.
192	ثانياً: إصدار القرارات التحكيمية.
193	ثالثاً: تبليغ القرارات التحكيمية.
194	المبحث الثاني: مبدأ المحاكمة العادلة في إطار التحكيم في السلطات الإدارية المستقلة.
194	المطلب الأول: الضمانات القانونية وأثرها على طبيعة القرارات التحكيمية.
195	الفرع الأول: الضمانات القانونية وحدودها.
195	أولاً: احترام حقوق الدفاع.
196	أ: قرينة البراءة:
197	ب: إعلان صاحب الشأن بالوقائع المنسوبة إليه:
197	ج: مبدأ الوجاهية:
198	د: إحضار الشهود وتوكيل مدافع:
200	ثانياً: حدود ضمانات الحق في الدفاع.
200	أ: الإجراء العقابي بين الطابع الكتابي والطابع الشفهي:
200	ب: علانية الجلسات:
202	الفرع الثاني: أثر الضمانات القانونية وحدودها على طبيعة القرارات التحكيمية.
202	أولاً: العدالة والعمومية والتجريد.
202	أ: مبدأ العدالة في القرارات التحكيمية:
204	ب: مبدأ عدم التمييز بين أطراف العقد:

206 ثانياً: فعالية التّحكيم من خلال عناصره.
207 أ: الطّابع الإداري الملتصق بقرارات التّحكيم:
207 ب: طبيعة التّحكيم:
210 المطلب الثّاني: الضّمّانات الإجرائية لقرارات التّحكيم.
211 الفرع الأول: إجراءات حل الخلاف.
211 أولاً: الفصل بين الوظائف.
211 ثانياً: سماع الأطراف:
212 ثالثاً: الإشهار.
213 الفرع الثّاني: تكييف التّحكيم.
213 أولاً: تكييف النزاع موضوع التّحكيم.
217 أ: التّحكيم نمط لتغيير طريقة تدخل الدّولة:
218 ب: ارتباط التّحكيم بخدمة المرفق العام:
218 ثانياً: طبيعة تنظيم السّلطة الإدارية المستقلة للسّوق.
219 أ: مفهوم التّنظيم للسّوق:
220 ب: مراحل التّنظيم في السّوق:
224 الفصل الثّاني: فعالية القرارات التّحكيمية وعلاقتها بالرقابة القضائية.
225 المبحث الأول: الطّعن ضد القرارات التّحكيمية لسّطات الإدارة المستقلّة:
225 المطلب الأول: الضّمّانات القضائية على القرارات التّحكيمية.
226 الفرع الأول: الرقابة على القرارات التّحكيمية.
226 أولاً: الرقابة على القرارات التّحكيمية في فرنسا والجزائر.

- 227 أ: الرقابة على القرارات التحكيمية في فرنسا:
- 227 ب: الرقابة على القرارات التحكيمية في الجزائر:
- 231 ثانيًا: التحكيم وعلاقته بالقوانين الأخرى والإختصاص القضائي.
- 231 أ: تداخل نصوص التحكيم مع القوانين:
- 232 ب: تداخل التحكيم والإختصاص القضائي:
- 237 الفرع الثاني: تقييم الرقابة على قرارات السلطات الإدارية المستقلة.
- 237 أولاً: تقييم الرقابة على قرارات السلطات الإدارية المستقلة في فرنسا والجزائر.
- 237 أ-تقييم الرقابة على قرارات السلطات الإدارية المستقلة في فرنسا:
- 242 ب - تقييم الرقابة على قرارات السلطات الإدارية المستقلة في الجزائر:
- 242 ثانيًا: الآثار المترتبة عن الرقابة القضائية على القرارات التحكيمية.
- 242 أ: فيما يخص إلغاء القرار التحكيمي أو تأييده من القضاء:
- 244 ب: فيما يخص التعويض عن الأضرار:
- 246 المطلب الثاني: أثر إجراءات الطعن ضد القرارات التحكيمية على فعالية التحكيم.
- 246 الفرع الأول: تقييم إجراءات الطعن ضد القرارات التحكيمية.
- 246 أولاً: إجراء التظلم الإداري المسبق:
- 247 أ: معني التظلم الإداري المسبق:
- 247 ب: تقييم إجراء التظلم الإداري المسبق:
- 248 ثانيًا: مميزات مواعيد الطعن وكيفية رفعه.
- 248 أ: مميزات مواعيد الطعن:
- 249 ب: كيفية إجراء الطعن:

- ثالثاً: وقف تنفيذ القرار وتطبيق مبدأ الأثر الرجعي. 252.....
- أ: وقف تنفيذ القرار: 252.....
- ب: تطبيق مبدأ عدم الرجعية: 253.....
- الفرع الثاني: أثر الطعن ضد القرار التحكيمي. 256.....
- أولاً: أثر الطعن ضد القرار التحكيمي في الجزائر. 256.....
- ثانياً: أثر الطعن على قرارات التحكيم في فرنسا. 258.....
- المبحث الثاني: الإطار المحدد لحل الخلافات. 264.....
- المطلب الأول: حل الخلافات تنظيم لمضمون العقد. 265.....
- الفرع الأول: حل الخلافات توجيه للعقد. 266.....
- أولاً: أفضلية تطبيق قانون الإتحاد الأوروبي وقانون المنافسة على قانون العقوبات في العقود لحل الخلافات. 269.....
- أ: أولوية تطبيق قانون الإتحاد الأوروبي وقانون المنافسة على قانون العقود: 269.....
- ب: حل الخلافات وظيفة فرعية بالنسبة للعقد بين سلطات الضبط والقضاء: 271.....
- ثانياً: تأثير الإتفاقية الأوروبية على فعالية التحكيم للسلطات الادارية المستقلة. 275.....
- أ: ضمانات قانونية وقضائية لتحكيم فعال في السلطات الإدارية المستقلة: 276.....
- ب: رفع مبدأ حياد السلطات الادارية المستقلة إلى المرتبة الدستورية وأثره على فعالية التحكيم: 280.....
- الفرع الثاني: علاقة التحكيم بالتنظيم. 283.....
- أولاً: التحكيم تنظيم. 284.....
- ثانياً: مدى إرتباط التحكيم بالتنظيم. 284.....

- أ: التّحكيم نظرية للتّظيم: 285
- ب: التّحكيم قانون تنظيمي: 286
- المطلب الثّاني: مسؤولية السّلطات الإدارية المستقلّة عن قراراتها التّحكيمية. 288
- الفرع الأول: تباين مسؤولية السّلطات الإدارية المستقلّة على أساس الخطأ. 289
- أولاً: مسؤولية السّلطات الإدارية المستقلّة على أساس الخطأ في فرنسا. 289
- ثانياً: مسؤولية السّلطات الإدارية المستقلّة على أساس الخطأ في الجزائر. 294
- الفرع الثّاني: مسؤولية السّلطات الإدارية المستقلّة بدون خطأ. 295
- أولاً: مسؤولية السّلطات الإدارية المستقلّة بدون خطأ في فرنسا والجزائر. 295
- ثانياً: تقييم تطبيق المسؤولية بدون خطأ في فرنسا. 295
- خاتمة 299
- قائمة المصادر والمراجع 305
- الفهرس 344

